نموذج الجيش البريتوري في مصر (قياس مؤشراتي لأبحاث توماس برونو وهارولد تريكو ناس)

وليد شملال *

ملخص الدراسة : في محاولة بحثية متعددة المستويات نعالج تقويميا ونفحص تجريديا تحليل العلاقات المدنية العسكرية في مصر عبر قياس مؤشراتي لأبحاث توماس برونو وهارولد تريكو ناس ، والتي ترتكز من ناحية الضوابط المنهجية في فاعلية العلاقات المدنية العسكرية من خلال توافر ثلاث مرتكزات أساسية وهي ، التحكم المدني في القوات المسلحة ، الكفاية الدفاعية ، والفاعلية العسكرية ، ويزيد البعض شرط ليبرالية الاقتصاد الوطني ،عبر اشراك الطرف المدني كفاعل سلطوي في رسم وهندسة السياسة الدفاعية وصناعة الأمن في مستواها المعياري المتجسد لدى الدول ما بعد الحداثية ، عبر عملية إسقاطيه للخصوصية المصرية لفهم التفاعل المركب لتلك العلاقة.

مقدمة : تعتبر العلاقات المدنية العسكرية إحدى التخصصات المعرفية التي تعنى بها حقل الدراسات الاستراتيجية المعاصرة ،وهو حقل عابر للتخصصات لأنه مصطلح مركب بين الفاعل المدني والفاعل العسكري والذي يربط بينهم مكون التفاعل السوسيولوجي ،فالعلاقات المدنية العسكرية ذات المسعى المعياري في هندسة منظومة أمنية مجتمعية مترابطة علائقيا عبر إشراك الطرف المدني كفاعل سلطوي في رسم السياسة الدفاعية وصناعة الأمن والدفاع والعمل في المؤسسات المتخصصة في الشأن الأمني والدفاعي وهذا لا يتجسد إلا من خلال التكامل بين مثلث القطاع العام والذي تمثله المؤسسات المدنية والعسكرية ، والقطاع الخاص عبر توفير الخدمات والمعدات الحديثة ، والقطاع المعرفي في تطوير التقنيات الحربية الحديثة المتزامنة مع متطلبات العولمة الرقمية ، وإذا كانت كل هذه المتغيرات في مستواها المعياري متجسدة في الدول المابعد حداثية والديموقراطيات التي وصلت إلى نضج في فرض توافق بين المدنيين والعسكريين، والذي تجسد من خلال النقاشات المعرفية الجادة لتحليل وتفسير طبيعة تلك العلاقة ، إلا أن دول العام

(*) أستاذ محاضر ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ٣ .
walidpolitc@gmail.com

النامي مازالت فتية في ديموقراطياتها وتتسم بطابع عسكرة الدولة ولعل النموذج المصري يقدم نموذج اتخذ من المنظمات العسكرية كمتغير أساسي في أحداث الانتقال الديموقراطي وتأسيس علاقات مدنية عسكرية عبر الانصياع لخيارات الجيش في رسم دوائر صنع القرار وعلى هذا الأساس يمكن طرح مشكلة بحثية مفادها :

هل سيطرت المؤسسة العسكرية على دوائر صنع القرار في مصر يجسد نموذج الجيش البريتوري للتدخل في إدارة شؤون الدولة ؟

وللإجابة عن المشكلة البحثية محل الدراسة نفحص الافتراض التالي :

- تدخل المؤسسة العسكرية في القطاعين السياسي والاقتصادي بمصر ، يجسد نموذج الجيش البريتوري في فرض قوتها وكاريزميتها لإدارة شؤون الدولة .

والإجابة عن المشكلة البحثية واختبار افتراض الدراسة تم هندسة الخطة التالية:

المحور الأول : العلاقات المدنية العسكرية : ضبط مفاهيمي وفحص مقارباتي

- العلاقات المدنية العسكرية كحقل معرفي عابر للتخصصات.
- طبيعة التفاعلات التي تربط العلاقات المدنية العسكرية حسب افتراضات كرواسنوكيوهن.
- أنماذج ومقاربات تفسير العلاقات المدنية–العسكرية.

المحور الثاني : العلاقات المدنية العسكرية في مصر فحص افتراضاتي وتحليل مؤشراتي

- المسار الكرونولوجي لتطور العلاقات المدنية العسكرية في مصر.
- دور الجيش في رسم دوائر صنع القرار وبلورة أنموذج الاقتصاد العسكري في مصر.
- دور الجيش في ثورة ٢٥ جافني ٢٠١١ بين الطرف المحايد والشرطي الحارس للمصلحة العليا في مصر.
- التعديل الدستوري لـ٢٠١٤ ومنح القبضة الصلبة للجيش في السيطرة على المدنيين.
- مؤشرات قياس تحكم السلطة المدنية في المؤسسة العسكرية حسب أبحاث توماس برونو وهارولد تريكو ناس على النموذج المصري.

خلاصة واستنتاجات

المحور الأول : العلاقات المدنية العسكرية : ضبط مفاهيمي وفحص مقارباتي

- العلاقات المدنية العسكرية كحقل معرفي عابر للتخصصات

في البداية يشير المصطلح المركب العلاقات المدنية -العسكرية إلى ذلك الارتباط العلائقي بين المؤسسة العسكرية و المؤسسة المدنية ، وهي حال أي منظمة أو مؤسسة أخرى في تفاعلها مع مؤسسة اخرى ، وكل منها مصالح استراتيجية تعمد على فرضها للطرف الآخر ، غير أن مخارج النقاشات المعرفية حول ادارة هذه العلاقة (العلاقات المدنية -العسكرية)، جديدة نسبيا ، اذ برجع الاهتمام بها في الأواسط الأكاديمية إلى عام ١٩٥٨ حين نشر "صامويل هانتنغتون" كتابه الموسوم بـ "الجندي والدولة : نظرية وسياسة العلاقات المدنية والعسكرية" ، الذي شكل النواة الصلبة الأولى بطرح أدوات تحليلية للموضوع[١]، وكذا إسهامات"موريسجانويتز"اللذان ركزا على تطور الظاهرة منذ الثورة البرتغالية في عام ١٩٧٥ إلى غاية نهاية تسعينيات القرن الماضي، ومع نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١ توسعت دائرة اهتمامات نظرية للعلاقات المدنية العسكرية مع موجة الدمقرطة والعولمة الاقتصادية ، وتأكدت أهمية العلاقات المدنية العسكرية مع ظهور فواعل المجتمع المدني العالمي، زمن بين المؤسسات والمنظمات الغير حكومية التي لعبت دورا كبيرا في إرساء معايير وقواعد العلاقات المدنية العسكرية نجد منظمة الأمن والتعاون الأوروبية وكذا مركز التحكم الديمقراطي في القوات المسلحة ، وكان دورها تأهيل المنظمات العسكرية على القيام بمهامها وانهاء الحروب وتعلمي الطرق الجديدة لمكافحة الشغب[٢] لذلك فالبحث عن إطار تحليل العلاقات المدنية العسكرية يرتكز على نمطين من التحليل :

الأول: مرتبط بكيفية ضمان الدولة /والمجتمع أن المؤسسة العسكرية تخضع للسلطة المدنية تخدم مصالح الدولة ولا تنحاز لخدمة مصالحها الشخصية ؟

الثاني: كيفية إيجاد أرضية تفاهم بين السلطة المدنية و احترامها للمهنية العسكرية والامتناع عن التدخل في الاختصاص العسكري، وفي دوائر صنع القرار العسكري[٣] يعد التعريف الذي أورده "صامويل هانتنغتون" في مؤلفه :

THE SOLDIER AND THE STATE، الذي صدر عام ١٩٥٨ ،أسس الكثير من التحليلات المعاصرة لنمط العلاقات المدنية العسكرية ، حيث يحدد في تعريفه أربع أبعاد أساسية :

١- أن العسكريين و المدنيين يشكلون جماعتين مختلفين ، وأن هناك تمايزات فرعية داخل كل منها.

٢- إن العلاقات المدنية العسكرية يغلب عليها جانب الصراع .
٣- إن النمط الأمثل للعلاقات المدنية العسكرية يقوم على احداث توازن بين الدور المدني و العسكري في ظل وجود سيطرة مدنية.
٤- إن التحول الأمثل للعلاقات المدنية العسكرية عبر الوقت واتخاذها أنماط مختلفة يرتبط بدرجة فعالية السيطرة المدنية[٤].

يعد مخارج التعريف الذي قدمه "صامويل هانتنغتون"إلى التزام المؤسسة العسكرية بالمؤسسة المدنية مع فرض توافق بين الدور المدني والعسكري خاصة إذا ما تعلق الأمر بالجوانب التي تمس الأجندة الأمنية بالخصوص.

في حين يورد"أ.د عامر مصباح" تعريفا للعلاقات المدنية العسكرية :"**بأنها كل الإجراءات والقرارات والسياسات حيث تجعل القيادة العسكرية /الأمنية تعمل تحت امرة القيادة السياسية المدنية ، وتقوم بأداء دور الدعم و التعزيز لوظائف القيادة المدنية في أدرة البلاد محليا وخارجيا ، والحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني للمجتمع**[٥] "، فيبدو هذا التعريف أكثر دقة في تحديد أدوار ووظائف القيادة المدنية والعسكرية لضمان الاستقرار الأمني والعسكري و السياسي والاجتماعي ويعد المطلب المعياري الواجب توفره في طابع تلك العلاقات. أما في حقل علم الاجتماع العسكري يورد "فؤاد الآغا" في كتابه الموسوم بـــ "علم الاجتماع العسكري" ، عرفها بأنها "آثار التعاون بين الأفراد العسكريين والمدنيين في تنفيذ السياسة العامة للدولة[٦]" حيث يحدد التعريف دور القطاعين في تنفيذ أجندا السياسة العامة للدولة والامتثال لمبادئها مع عدم التداخل في الاختصاصات والمهام المنوطة بكل مؤسسة وقطاع .

من خلال التحليل الذي أورد بعض الاسهامات المعرفية لهندسة مقاربة معرفية للعلاقات المدنية العسكرية ، يمكن القول أن العلاقات المدنية العسكرية مفهوم مركب في اطار التكامل وفي نفس الوقت عدم التداخل في الاختصاصات بين المؤسسة العسكرية والمدنية .

طبيعة التفاعلات التي تربط العلاقات المدنية العسكرية حسب افتراضات كرواسنوكيوهن .

أما عن طبيعة التفاعلات التي تربط بين المدنيين والعسكريين لا تحدث من فراغ وإنما تتأثر بعدد من الظروف والسياقات المحيطة بها وتتفاعل معها ، بحيث تختلف تلك السياقات من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى، وفي هذا الصدد ميز كل "كرواسنوكيوهن"في نموذجهما بين ثلاث مجموعات من التفاعلات التي تؤثر في تطور العلاقات المدنية العسكرية وهذه العوامل تسبق فترة التداول التحول

الديموقراطي ، وعوامل خارجة عن ارادة الجيش ، وأخير عوامل متعلقة بالمؤسسة العسكرية ، تتضمن العوامل المبدئية نوع النظام السابق وما تتمتع به المؤسسة العسكرية فعلام من امتيازات ، وتتمثل العوامل المتعلقة بالمؤسسة العسكرية في ثقافة الجيش التنظيمية ومدى تمسكه الداخلي وموقفه الاقتصادي ،بينما تتمثل العوامل الخارجة ،عن ارادة الجيش هي تلك التي تتدخل في توازن السلطة بين العسكريين و المدنيين من دون ان يكون للجيش دور فيها.[٧]

شكل رقم ٠١ يوضح عوامل واستراتيجيات سيطرة المؤسسة المدنية على المؤسسة العسكرية.

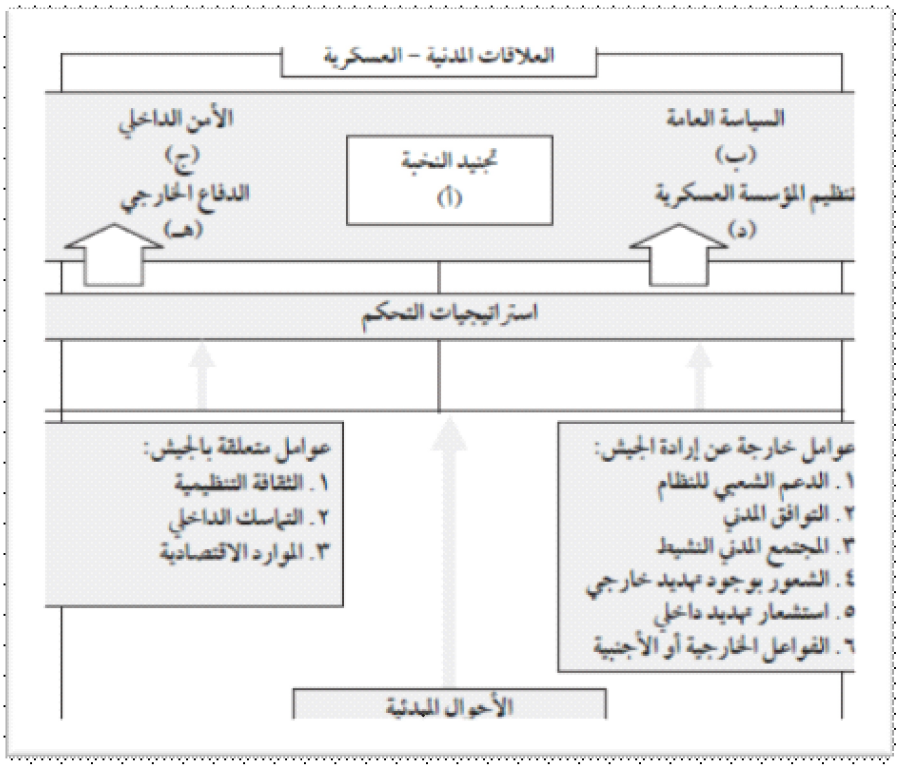

المصدر: أحمد عبد ربه ، العلاقات المدنية العسكرية في مصر : نحو السيطرة المدنية، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية ، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد السادس ، المجلد الثاني ، خريف ٢٠١٣ ، ص١٤٨ .

نماذج ومقاربات تفسيرالعلاقات المدنية العسكرية

تتعدد نماذج تحديد العلاقات المدنية العسكرية باختلاف كل زاوية التي ينطلق منها كل باحث ووفق ما قدمه "صامويل هانتنغتونوبيرلميوتر" يقسمان العلاقات المدنية العسكرية إلى ثلاث نماذج :

١- نموذج الجيش البريتوري ، ويقصد به دور الجيش في التدخل لإدارة شؤون الدولة .

٢- نموذج الجيش المحترف : وهو الذي يرتكز بدرجة رئيسية في الدول الصناعية والتي تمتاز بفرض منطق الطابع المدني على العسكري .

٣- نموذج الجيش الثوري المحترف : وهوليس وكيلا بيروقراطيا للنظام ولا يهدد الحرس البريتوري ، وإنما هو طرف نظير ومستقل في الحكومة وفي دولة تمثل فيه العنصر الايديولوجي الثوري الجيش كله[٨].

في حين يورد "كلود ويلش" الذي بدوره صنفها إلى ثلاث نماذج وهي :

١- علاقات مدنية - عسكرية متداخلة : ويتسم دور هذا النموذج بسيطرة وجود المؤسسة العسكرية تكون متحيزة بتنفيذ أجندا ومبادئ الحزب الشيوعي ويكون لدور المؤسسة العسكرية جزء لا يتجزأ من السلطة الحاكمة .

٢- نموذج علاقات مدنية عسكرية ديموقراطية يؤكد على مبدأ الفصل بين الطابع المدني و العسكري كضمان لعدم تدخل الجيش في الادارة السياسية.[٩]

فكلا النموذجين يحللان تدخل الجيش في الدوائر السياسية بدرجات متفاوتة[١٠]، وفي طرح مغاير يورد كل من "يول تشام برز" و"أورالكرواسون" نموذجا مغايرا متمثل بنموذج الجيش الطفيلي وهو الذي يتعدى وظائفه الدستورية ويهتم بوظائف أخرى اضافية ودون الانفلات للقيام بأي عمل عسكري للإطاحة بالحكومة القائمة.

أطروحة صامويل هانتنغتون وتكوين جيش محترف كمحايد سلطوي

يحاجج في تحليلاته للعلاقات المدنية العسكرية كمتغير تفسيري ، ورأى أن الطابع المثالي لتلك العلاقات وهو تكوين جيش محترف ، بحث كلما إلى مرحلة النضج أعلى كانت الرقابة المدنية على الجيش أعلى ، وفي اطار هذه المصفوفة القيمية يرى ان الجيش المحترف يتسم بمجموعة من الخصائص يمكن ايجازها فيما يلي:

الخبرة ، والمسؤولية الاجتماعية ، والتضامن الجماعي الداخلي ، ويطرح صامويل في اطروحته أن السيطرة المدنية على الجيش تتحقق من خلال آليتين :

١- سيطرة مدنية ذاتية والتي تعتمد على رقابة ذاتية من خلال رفض أن تتغلغل داخل الأطراف المدنية.

٢- سيطرة مدنية موضوعية: ويحددها على النحو التالي:

أ- مستوى عال من الاحتراف الجيش و الاعتراف من قبل الضباط العسكريين لحدود اختصاصها المدني.

ب- تبعية فعالة من الجيش للقيادة السياسية المدنية التي تتخذ القرارات الأساسية في السياسة الخارجية والعسكرية .

ج- احترام القيادة المدنية لاستقلالية الجيش[١١].

فمن خلال هذه السيطرة فإنها تفتح مجال لإضعاف الجيش السياسي وفي نفس الوقت تسمح له بأن يكون قوة عسكرية مع ضمان الادارة المدنية والفعالية العسكرية في دوائرها الاختصاصية.

أطروحة موريس جانووتيز لنموذج الجيش الشرطي

يوضح "موريس جانووتيز" أنه في ظل الأنظمة الديموقراطية ، فإن تدخل الجيش يكون محدودا وعادة ما يتحدد دورهم في مجال السياسة الخارجية وسياسات الدفاع ،بحيث يكون الدور الفعال للنخبة السياسية للسيطرة على العسكريين من خلال تقويم دور المؤسسة التشريعية بفرض رقابة على المؤسسة العسكرية مما يؤدي إلى دعم السيطرة المدنية ، في نفس الوقت يؤكد أنه من الصعب ايجاد خطوط التمفصل على اعتبار العسكريين كمحايدين وإلا اعتبروا كمرتزقة ، ولابد أن يكون لهم توجه سياسي بالرغم من عدم تدخلهم في السياسات الداخلة ، وقدم خطوة حاسمة في التفريق بين العلاقات المدنية العسكرية في الدول الغربية والدول النامية، ففي الدول الغربية قسمها إلى ثلاث فئات الأرستقراطية والديموقراطية، والشمولية أما عن الدول النامية فقسمها ألأى خمس فئات وهي الاستبدادية ، شخصية ، تحالف مدني -عسكري ، الأوليغارشية العسكرية ، ديموقراطي تنافسي ، سلطوي جمهوري[١٢]. بالرغم من محاولة هذه الأطروحات العلمية أن تفحص العلاقات المدنية العسكرية لكنها ارتكزت في جانبها الموضوعي على المستوى الأفقي دون المستوى العمودي لدور الفواعل والأنماط التحليلية الأخرى في فهم وتفسير العلاقات المدنية العسكرية والعمل على وضع قواعد ضبطية ومنهجية كحقل معرفي جديد جدير بالتحليل ، ومع ذلك طرحت العديد من النماذج التحليلية الأخرى كأبحاث "ربيكا شيف" ، أبحاث "دوجلاس ".

مقاربة التوافق لربيكا شيف : قدمت مصفوفة مغايرة للطروحات

التقليدية بسيطرة المدنيين على العسكريين ، وبدلا من ذلك ترتكز في أبحاثها على دور القيم المشتركة في تحليل نمط العلاقات المدنية العسكرية ، معتبرة أن العلاقة الارتباطية بين مثلث الجيش و النخبة و المواطنين ، يجب أن تكون علاقة تعاونية من

خلال توافر أربع عوامل أساسية وهي :

١- التكوين الاجتماعي للعسكريين ودى تمثيله لمختل التباينات في المجتمع .

٢- عملية صنع القرار السياسي وتحديد درجة مشاركة العسكريين ومستوى الحوار بين مختلف الأطر المجتمعية وأصحاب المصالح .

٣- سياسات التجنيد العسكري ومدى اعتمادها على التوافق والتطوع وليس الاجبار.

٤- النموذج العسكري بمعنى بيئة المؤسسة العسكرية والقيم السائدة داخلها.[١٣]

مقاربة اقتسام المسؤولية لـ دوجلاس

حيث تقوم هذه المقاربة على افتراضين وهما :

١- أن السيطرة المدنية على العسكريين قد تحققت من خلال اقتسام السلطة ، بحث لكل الجانبين مسؤولية تجاه جوانب معينة يحاسب عليها ولايكون هناك تداخل بيم المسؤوليات .

٢- هناك مصدر واحد وشرعيا لتوجيه العسكريين نابع من المدنيين المنتمين خارج المؤسسة العسكرية، والسيطرة المدنية عملية ديناميكية تتغير وفق الأفكار والقيم والظروف المحيطة[١٤].

ويشتركان في اتخاذ القرارات في عدد من القضايا وأهمها:

١- القضايا الاستراتيجية : التي تتضمن مجموع القرارات المتعلقة بالدفاع وقدراتها.

٢- القضايا التنظيمية : التي تتعلق بالقوات المسلحة والمجتمع .

٣- القضايا العملية : المتعلق باستخدام القوات المسلحة[١٥] .

من خلال فحص هذه المداخل النظرية والنماذج المعرفية التي حاولت هندسة ضوابط منهجية ونظرية ، وبناء ادوات تحليلية يمكن من خلالها تفكيك دينامية العلاقات المدنية العسكرية ولكن هنا يمكنك طرح تساؤل جدي والمتعلق بمدى توافق هذه الافتراضات في دراسة العلاقات المدنية العسكرية على الدول النامية والتي تعرف عسكرة الدولة في مشهدها السياسي ؟

يشير البروفسور "عمار مصباح" في كتابه المشار له آنفا : "نظرية العلاقات المدنية العسكرية : الحالات التطبيقية في التحليل الاستراتيجي" ، أنه من ناحية الضوابط المنهجية في فاعلية العلاقات المدنية العسكرية من خلال توافر ثلاث مرتكزات أساسية وهي ، التحكم المدني في القوات المسلحة ، الكفاية الدفاعية ، والفاعلية العسكرية ، ويزيد البعض شرط ليبرالية الاقتصاد الوطني ، وهذا من خلال الاجابة عن الافق العلمية التي يطرحها "توماس برون"و في أبحاثة و"هارولدتريكو ناس"

والمحددة في كيفية تطور فهما متكاملا حول تأثير هذه الاتجاهات الكبرى على الاصلاح الدفاعي ؟ ، وكيف يمكن الحكم عليه على أنه أنجز فعلا؟ ، وهل نستطيع العلم ما اذا كان تأثير الاصلاح الدفاعي هو ايجابي أم سلبي[١٦] ؟

كل هذه الطروحات نحاول أن نفحصها على خصوصية النظام السياسي في مصر وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية قبل وبعد التغيير الأخير الذي شهدته مصر .

المحور الثاني : العلاقات المدنية العسكرية في مصر /فحص افتراضاتي وتحليل مؤشراتي

المسار الكرونولوجي لتطورالعلاقات المدنية العسكرية في مصر

تعود جذور العلاقات المدنية العسكرية المصرية الحديثة في الانقلاب العسكري الذي شهدته الدولة المصرية في عام ١٩٥٢، وهو ما طرح تحدي سلطوي وهو من يتولى حكم مصر هل هم صغار الضباط الذين قادوا الانقلاب أو البرلمان ؟ وهذا شكل نقطة انقسام بين القوات المسلحة و الشعب المصري، مما أدى إلى حدوث انقسام بين القادة و داخل كتائب المدفعية وكتائب المدرعات ضغطا قويا من أجل العودة سريعا إلى الثكنات واستعادة الجمهورية البرلمانية الدستورية ، ومن أبرز مؤيدي هذا الموقف أبطال حرب ١٩١٨، مثل العقيد يوسف صديق ،و أما الضباط الآخرين الذيم كانوا يمثلون الأغلبية في مجلس قيادة الثورة فأرادوا جمهورية مصرية تسيطر عليها القوات المسلحة ، وبحلول نهاية ١٩٥٤، كانوا قد نجحوا في فرض وجهة نظرهم واقامة حكم عسكري[١٧]، ويمكن الاشارة هنا أن التوترات بين الرئاسة التي يشغلها ضباط من الجيش وبين القيادة العليا للقوات المسلحة ، فاتسمت العلاقات بين الرئيس جمال عبد الناصر ، والمشير عبد الحكيم عامر بالتناقض ، كذلك الأمر ما بين الرئيس أنور السادات واللواء محمد فوزي ، وبين الرئيس حسني مبارك والمشير محمد حسين طنطاوي ، ففي أول الحالتين ظهرت الرئاسة باعتبارها المؤسسة الأولى ، إذا قتل المشير عامر ، وحكم على اللواء فوزي بالسجن، أما في الحالة الثالثة ، استطاع الرئيس حسني مبارك تثبيت مكانته على الساحة السياسية من خلال السماح للقوات المسلحة بتوسيع نطاق مهامها لتشمل أنشطة غير عسكرية[١٨] ، ويعتبر الرئيس حسني مبارك أطور فترة ادارة تولى فيها منصب رئيس الجمهورية منذ اعلان النظام الجمهوري المصري ، خلافا لجمال عبد الناصر الذي تولى هذا المنصب لمدة ١٤ سنة (١٩٥٦ –١٩٧٠) ، وتلاه الرئيس أنور السادرات لمدة ١١ سنة (١٩٧٠–١٩٨١) ، ثم تولى محمد حسني مبارك الحكم لمدة ٣٠ سنة ، ومنذ تولي حسني مبارك الرئاسة في اكتوبر ١٩٨١ ، كان الاضطراب يسود العلاقات المدنية العسكرية نظرا لسياسات أنور السادات التي حيدت دور

الجيش في الحياة السياسية[١٩].

دور الجيش في رسم دوائر صنع القرار وتجسيد أنموذج الاقتصاد العسكري في مصر

عمد محمد حسني مبارك على استرجاع مكانة الجيش في الدوائر السياسية عبر مستويين :

١- المستوى العسكري السياسي : المتمثل بالقيادة والأركان ورؤساء الفروع وقادة التشكيلات الكبرى ، وهو المستوى الأعلى الذي يدين بالولاء للرئيس ، ويضع قواعد السياسة العامة والاستراتيجية الاقليمية والدولية.

٢- المستوى العسكري الميداني : المتمثل بالقيادات المدنية والتشكيلات القتالية التي حاولت القيادة العليا ابعادها من الحراك السياسي .

فشهدت العلاقات بين السلطة التنفيذية و المؤسسة السكرية في عهد حسني مبارك بالانسجام التام ،بتولي العديد من الأفراد المؤسسة العسكرية مناصب مهمة ، وبدا أكثر من ذلك نفوذ العسكريين في الحكم واشتراكهم في الحياة السياسية وترافق مع اسنادهم مهام جديدة ي السلطة القضائية بمحاكمة المدنيين[٢٠].

ما يلاحظ في دور الجيش في البنية الاقتصادية بمصر أنه في عهد الرئيس "جمال عبد الناصر" وجهت موارد الدولة نحو الجيش في استصلاح الأراضي واقامة البنى التحتية العامة والصناعة المحلية للأجهزة الاستهلاكية و الإلكترونيات ، وتم تعيين ضباط من رتب عالية مكان مدراء مصانع المدنيين ، أما في عهد أنور السادات حدث تحول محدود في الأنشطة الانتاجية للجيش ، فجرى التركيز على الصناعات الأكثر ارتباطا بالدفاع[٢١] ، كما عرف في عهد السادات تأسيس جهاز مشروعات الخدمة الوطنية الذي يعمد على دراسة وتنفيذ الأعمال والمشروعات التي تدفع بها وحدات الحكم المحلي وشركات القطاع العام ، كما منحت المشروعات التابعة للقوات المسلحة امتيازات استثنائية تمثلت في الاعفاء من الضرائب وعدم الخضوع للقواعد واللوائح القانونية ، أما في عهد حسني مبارك بدا موقع القوات المسلحة التاريخي بوصفها مهندسة تحديث مصر ، حيث عمد الجيش في الحاظ على لائحة طويلة من الامتيازات المالية والصناعية بما في ذلك السيطرة على قطاع العقارات المربح ، كما عمد قادة الجيش في تحصين أنفسهم ضد حملة حكومات مبارك للتحرير الاقتصادي و الخصخصة ، وإلى تنويع محفظة القوات المسلحة الاقتصادية الدولتية عبر الحصول على تمويل وتكنولوجيا من مصادر القطاع الخاص الأجنبي و المحلي ،واقامة شراكات مشتركة مع رجال المال غير عسكريين ،كما نجحت في الحصول على استثمارات صغيرة في بعض المشاريع الجاذبة للاهتمام العام التي شكلت

عنصرا هاما في البرنامج الاقتصادي لعهد حكم حسني مبارك[٢٢] ، ويتجسد دورها اكثر في التحكم في أهم المشاريع المشتركة مع أجانب مثل شركة الاسكندرية لمحطات الحاويات الدولية التي يملكها بالأغلبية كل من "هاتشيسون" القابضة للموانئ في "هونغ كونغ" ، و"صندوق الملكية الخاصة" القائم "بالإمارات العربية المتحدة" ، وقد افتتح المشروع عندما كان اللواء "عبد السلام محجوب" محافظا للإسكندرية بحيث أصبح مدافعا قويا في التنسيق بين الدولة و القطاع الخاص بعد تعيينه أواخر ١٩٩٠، كذلك شركة دمياط الدولية للموانئ ، ومشروع مشترك بين الشركة التابعة التي يسيطر عليها الجيش و الحكومة الكويتية و التي يترأسها أيضا ضابط عسكري ، كما تملك هيئة قناة السويس والتي يترأسها اللواء علي أحمد الفاضل ١٢ من الأسهم في شركة قناة السويس للحاويات و التي بدأت عملياتها في عام ٢٠٠٤[٢٣] . ومن الجدير بالذكر أن مصر لا تتلقى مساعدات نقدية من الولايات المتحدة الأمريكية بل يتم ايداع المساعدات العسكرية في حساب مصري يقدم فوائد في الولايات المتحدة الأمريكية تستخدمه مصر لدع تكاليف مشتريات الدفاع التي تستوردها من شركات الدفاع الأمريكية ، ومنحت عملية الانفاق الأمريكي امتيازين مهمين لمصر:

أولا: من السنة المالية ٢٠١١ إلى السنة المالية ٢٠١١ سمحت الولايات المتحدة الامريكية الانفاق المبكر للحسابات التي تقدم فوائد .

ثانيا: أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم مساعدات التمويل العسكري الأجنبي من خلال تدبير قانوني لتمويل التدفق النقدي الذي يسمح لمصر بإتمام عمليات شراء ي سنة واحدة ودفع تكاليفها في السنوات التالية ، من خلال منح تكتسب من مخصصات مستقبلية من الكونغرس[٢٤] .

دور الجيش في ثورة ٢٥ جانفي ٢٠١١ بين الطرف المحايد والشرطي الحارس للمصلحة العليا في مصر

لكن الوضع في مصر لم يستمر وانقلبا الأوضاع الأمنية والعسكرية والاجتماعية حلحلتها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بمجدر دعاوي وجهها المعارضون غير حزبيين على شبكة الانترنيت إلى حركة احتجاج للمطالبة بإسقاط نظام حسني مبارك وبالفعل تم ذلك بعد شهر يوم ١١ فيفري ٢٠١١ أعلن نائب رئيس الجمهورية عمر سلمان تنحي حسني مبارك وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة البلاد ، وأكيد هناك عدة ديناميات حفزت اسقاط النظام العسكري في مصر ويمكن فصها في مسببات داخلية وأهمها انسداد الحوار بين المدنيين والعسكريين ، وغياب التداول السلمي على السلطة ، وتزوير انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠ ، وطرح مشروع التوريث

لنجل الرئيس جمال مبارك في العمل السياسي ، اضافة إلى انتشار ظاهرة الفساد وتردي الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية واتساع دائرة الفقر إلى نحو ٦٠ مليون فرد.[٢٥] كما بلغ اجمالي الدين ٦٧٠,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٨ ، فيما بلغ الدين الخارجي ٨,٣٢ مليارات دولار[٢٦] ، أما عن المسببات الخارجية المحركة لدعاوي التغيير في مصر وهو تراجع محورية مصر كقوة اقليمية وافريقية وعربية ، ويتجلى أيضا سقوط نظم بن علي في تونس ، اضافة إلى لعب ملف تصدير الغاز المصري لإسرائيل بأسعار متدنية أجج الوضع اكثر عبر الاتفاق على الاستغلال من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٣٠[٢٧] . تمكن الجيش من تأييد الجماهير له في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، عن طريق عدم انحيازه الى حسني مبارك ، وقد ظهر هذا التأييد من خلال الشعر الجيش والشعب ايد واحدة ، وأستمر فترة من الزمن إلى أن أغضب المجلس العسكري بعض القوى الثورية بتورطها في حوادث عنف أسفرت عن اعتقال بعض المتظاهرين ، وخسر الجيش أيضا تأييده من طرف الأقباط التي تمثل اقلية في مصر.[٢٨]

تولي مرسي كأول رئيس مدني لدوائر صنع القرار في مصر بعد ثورة يناير

تم انتخاب محمد مرسي رئيسا للبلاد ، وأدى الرئيس مرسي اليمين لتولي المنصب أمام ميدان التحرير في جمعة تسليم السلطة يوم ٢٢ يونيو ٢٠١٢ ، وكان يتمتع بتأييد عريض من طرف الشعب المصري على عكس المجلس العسكري الذي فقد هيبته ، وتمكن من مضاعفة دعمه عبر احالة كل من طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع ،والفريق سامي عنان رئيس أركان الجيش المصري ، ومعظم أعضاء المجلس العسكري إلى التقاعد ، لكن سرعان ما بدأ يستطم بالمعسكر الثوري الذي أصبح يحمله المسؤولية لعدم تحقيق أهداف الثورة ، إضافة إلى تهمة أخونة الدولة التي لاحقته علاوة على تورط الاخوان المسلمين في أعمال عنف أدت بحياة بعض الشباب الثوريين مما أفقدته بسرعة التأييد الشعبي وأدى بظهور أصوات التي تطالب بتولي الجيش السلطة مرة أخرى ،وأدى إلى ظهور حركة تمرد التي أعلنت جمعها توقيعات لسحب الثقة من مرسي ، والدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة ، وحدد ٣٠ حزيران ٢٠١٤ موعدا للثورة على نظام الاخوان المسلمين ، وبالفعل تم ذلك بتدخل الجيش وعزل الرئيس المخلوع محمد مرسي[٢٩] .

التعديل الدستوري لـ٢٠١٤ ومنح القبضة الصلبة للجيش في السيطرة على المدنيين .

سهلت الاطاحة بنظام مرسي وتعزيز النظام العسكري الجديد قدرة القوات المسلحة المصرية على تحويل أموال الدولة إلى مشاريع التي لها مصالح فيها ،أحد الامثلة

القرض الذي قدمه البنك الأهلي المصري بقيمة ٢٠مليون دولار في يناير ٢٠١٤ ، إلى فرع من شركة ثورة البترول التي يمتلك الجيش حصة فيها ، كذلك منح للجيش مشروع توسيع وتنمية قناة السويس ، ويشمل المشروع توسيع ستة موانئ مصرية وبدأت بحفرها الهيئة الهندسية للقوات المسلحة المصرية ، كذلك توسيع تواجد الجيش في أروقة الحكم حيث انه من بين ٢٧ محافظا ١٧ منها تحت حكم الجنرالات وكذا تعزيز حكم السيسي لقانون يحث الجيش في حماية البنى التحتية الأساسية من خلال فرض علاقات بين الجنرالات و رجال الأعمال الذين يمولون هذه البنى التحتية[٣٠]. فضلا عن مسودة دستور ١٩٥٤ التي تمنح للسلطة المدنية دور على المؤسسة العسكرية ، قما دستور ٢٠١٢ بإعطاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة سلطة تعيين تعيين وزير الدفاع لولايتين رئاسيتين ، كما أن معظم أعضاء مجلس الدفاع الوطني من العسكريين ، وسعت المادة ١٩٨ بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية ، وقد أدى دستور ٢٠١٤ إلى ابعاد السلطة من الأطراف المدنية بمنح القوات المسلحة درجة كبيرة من الاستقلالية ، كما تقتضي المادة ٢٠١ على تعيين وزير الدفاع من بين صفوف الضباط ، وتقتضي المادة ٢٣٤ بأن يوافق المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تعيين وزير الدفاع ، والدستور لا يتضمن أي مادة تنص على الاشراف المدني على القوات المسلحة ، أما عن الحصانة القانونية الممنوحة للقوات المسلحة من خلال المادة ٢٠٤ التي هي عبارة عن توسيع للمادة ١٩٨ في دستور ٢٠١٢ ، والتي تسمح بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية ، كما تحمي موظفي الأجهزة الاستخباراتية والعسكرية من أي اشراف مدني[٣١].

مؤشرات قياس تحكم السلطة المدنية في المؤسسة العسكرية حسب أبحاث توماس برونو وهارولد تريكو ناس على النموذج المصري

يمكن قياس ذلك كما أشرنا سابقا من خلال التحكم المني ، والكفاية الدفاعية ، والفعالية العسكرية .

الفعالية العسكرية :

منحت متغيرات البيئة المصرية خلال العشر سنوات الأخيرة كافة محفزات اهتمام الجيش ببناء قوته وتكيف انخراطه في الشؤون العسكرية و السياسية والتنموية بدءا من تزايد التهديدات الأمنية نتيجة لانتشار الجامعات الدينية العنيفة في مصر ، ودورها في قوات حفظ السلام كمشاركتها في الصومال التي بلغ عدد أفراد القوات المصرية في الفترة الممتدة من ١٩٩٣وحتى فيفري ١٩٩٥ حوالي ١٦٨٠ فردا ، وفي الفترة من يونيو ١٩٩٨ وحتى مارس ٢٠٠٠ قامت مصر بإرسال سرية مشاة ميكانيكي قوامها ١٢٥ فردا وذلك ضمن بعثة الأمم المتحدة في افريقيا الوسطى ،

كما شاركت في قوات حفظ السلام بأنغولا بعدد ٢٨ مراقب عسكري ، وفي موزمبيق شاركت مصر بعشرين مراقب عسكري بدءا من فبراير ١٩٩٣ وحتى يونيو ١٩٩٥ ، ومنذ اندلاع الصراع في دارفور كانت القوات المصرية أولى القوات المشاركة في السلام بإقليم دارفور بالسودان[٣٢] كما كان لها دور محوري في أدرة ملف الصراع العربي الاسرائيلي ، وحماية الأمن القومي المصري من التهديدات الارهابية .

التحكم المدني :

عرفت دوائر صنع القرار في مصر دور الجيش في هندسة السياسة العامة للدولة منذ الاستقلال إلى غاية حكم محمد مرسي الذي أضفى أول طابع مدني في الحكم، لكن سرعان ما تم تزكية دور الجيش كحارس وكجزء لا يتجزأ من دوائر صنع القرار .

الكفاية الدفاعية :

للمرة الأولى بتاريخ الدساتير المصرية نص دستور ٢٠١٢ في نسخته المعدلة ٢٠١٤ على ادراج موازنة القوات المسلحة رقما واحدا في الموازنة العامة للدولة ،كما استنفى الدستور موازنة القوات المسلحة من رقابة البرلمان واستبدالها بمناقشة مجلس الدفاع الوطني ما يعني عمليا عدم خضوع الانشطة المالية التفصيلية للقوات المسلحة لرقابة ممثلي الشعب، ففي ظل غياب مؤسسة سياسية ينتمي إليها الرئيس المصري يمكن القول أن النخبة العسكرية هي الأقرب لدوائر صنع القرار ، وما يحدث اليوم من تزايد الدور التنموي للجيش هو بمثابة انقطاع في الثوابت التي حكمت التفاعل العسكري المدني منذ ١٩٥٢، واخلال بمعادلة التوازن الاجتماعي.[٣٣]

خلاصة واستنتاج:

من خلال التحليل السابق يمكن القول أنه تم اخبار صحة فرضية الدراسة ، عبر تدخل الجيش في القطاعات الحساسة في مصر خاصة القطاع السياسي والاقتصادي وبذلك يجسد نموذج الجيش البريتوري ،أي الجيش المتدخل في إدارة شؤون الدولة ويمكن أن نصل في التحليل إلى ما يلي :

- بنية النظام السياسي في مصر يتسم بسيطرة المؤسسة العسكرية في رسم دوائر صنع القرار، وذلك لغياب حوار جدي بين الفواعل المدنية في فرض قواعدها وبرامجها والقدرة على تكوين مجتمع سياسي ذات طابع مدني في بناء نظام سياسي ديموقراطي في مصر.

وبالتالي بناء نظام سياسي مدني في مصر لا بد من توافر ما يلي :

- تفعيل دور المجتمع المدني كحلقة ترابطية بين التحديات المجتمعية في مصر

والسلطات العليا المديرة لشؤون الدولة.

- محاولة تكوين مجتمع سياسي ناضج حيادي في الانتماء للمؤسسة العسكرية لأن الانقسامات المتزايد في المؤسسات المدنية أتاح الفرصة للمؤسسة العسكرية في لعب دور التوجيه وبناء العملية السياسي في مصر.
- اعادة النظر في مواد الدستور والتي مكنت المؤسسة العسكرية من الاستقلالية المالية والقانونية مما ضمنت محورتيها في المؤسسات الحساسة في مصر .
- محاولة وضع منتدى وطني يجمع كامل أطياف المجتمع في مصر لوضع قواعد وترتيبات مدنية تتسم بطابع بناء مؤسسات ديموقراطية .

الهوامش

١- شادية فتحي ابراهيم ، العلاقات المدنية -العسكرية والتحول الديمقراطي :دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة ،مجلة النهضة ،مصر ، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، ص ٠٣ .

٢- عامر مصباح ، نظرية العلاقات المدنية العسكرية : الحالات التطبيقية في التحليل الاستراتيجي ،دار الكتاب الحديث ، مصر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٨ ، ص ص ١٧-١٩ .

٣- مانس هانسن ، تقرير حول حكم القطاع الأمني في مصر : العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر ، مؤتمر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الدولي للخبراء ، مونتروا، سويسرا ، ٢-٣ ، أفريل ٢٠١٤ ، ص ٦ .

٤- شادية فتحي ابراهيم ، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديموقراطي : دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة ، مرجع سابق الذكر ، ص ٠٤ .

٥- عامر مصباح ، نظرية العلاقات المدنية العسكرية : الحالات التطبيقية في التحليل الاستراتيجي، مرجع سابق الذكر ، ص ١٦ .

٦- فؤاد الآغا ، علم الاجتماع العسكري ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨ .

٧- أحمد عبد ربه ، العلاقات المدنية العسكرية في مصر : نحو السيطرة المدنية ، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية و الانسانية ، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد السادس ، المجلد الثاني ، خريف ٢٠١٣ ، ص ص ١٤٧-١٤٨ .

٨- رضا هلال ، السيف والهلال ، تركيا من اتاتورك الى أربكان : من أتاتورك إلى أربكان : الصراع بين المؤسسة العسكرية و الاسلام السياسي ، دار الشروق ، مصر ، ١٩٩٩ ، ص ١١ .

٩- شادية فتحي ابراهيم ، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديموقراطي : دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة ، مرجع سابق الذكر ، ص ٥ .

١٠- أحمد رفيق غراب ،العلاقات المدنية العسكرية :دراسة في الأطر النظرية مصر نموذجا ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد الثالث عشر ، جويلية ٢٠١٨ ، ص ١١٦ .

١١- ماهر عبد الحميد محمد مرتضى ، العلاقات المدنية –العسكرية : دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية في بوركينافاسو ، المركز الديموقراطي العربي ، ٢١ يناير ٢٠١٦ ، نقلا عن https://democraticac.de/

12-Leman basak Ari, civil -military relations in turkey, USA, an applied research project, submitted to the department of political science, Texas state university, 2007, p 16.

١٣- آية ابراهيم ابراهيم عطا اللّه ، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديموقراطي في تركيا (٢٠٠٢ –٢٠١٣)، المركز الديموقراطي العربي ، ٠٥يونيو ٢٠١٥ ، نقلا عن democratic.de. تم تصفح الموقع يوم ٢٠١٩/٠٢/٢٧ .

١٤- ماهر عبد الحميد محمد مرتضى ، مرجع سابق الذكر .

١٥- شادية محمد فتحي ابراهيم ، مرجع سابق الذكر ، ص ١٩ .

١٦- عامرمصباح، مرجع سابق الذكر، ص١٣ .

١٧- مانس هانسن ، تقرير حول حكم القطاع الأمني في مصر : العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر، مرجع سابق الذكر ، ص ص ١٠-١١ .

١٨- المرجع نسه ، ص ١١ .

١٩- أحمد عبد اللّه ، الجيش والديموقراطية في مصر ، دار سينا للنشر ، مصر ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ص ٦٥-٦٨ .

٢٠- نور الدين حفيظي ، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديموقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن / مذكرة ماجستير مكملة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص سياسات مقارنة ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٥/ ٢٠١٦ ، ص ص ١٠٥-١٠٦ .

٢١- شانا مارشال ، القوات المسلحة المصرية وتجديد الامبراطورية الاقتصادية ، مركز كارينيغي للشرق الأوسط ،أفريل ٢٠١٥ ، ص ص ١٠ -١١ .

٢٢- المرجع نفسه ، ص ١٣ .

٢٣- سليمان سامر، ٢٠١١ ،خريفالديكتاتورية،مطبعةجامعةستانفورد،كاليفورنيا، ص ٨٨ .

٢٤- مانس هانسن ، تقرير حول حكم القطاع الأمني في مصر : العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر، مرجع سابق الذكر، ص١٠.

٢٥- بهجت قرني وآخرون ، الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها ، بيروت ، مركز دراسات

الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٢ ، ص ص ١٨-١٩ .
٢٦- المرجع نفسه .
٢٧- جميل مطر ، الثورة المصرية : الخلفيات و البدايات في رياح التغيير ي الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠١١ ، ص ص ٣٩--٤٠ .
٢٨- أحمد عبد ربه ،العلاقات المدنية العسكرية في مصر : نحو السيطرة المدنية ، مرجع سابق الذكر ، ص ١٥١ .
٢٩- المرجع نفسه ، ص ١٥١ .
٣٠- شانا مارشال ، القوات المسلحة المصرية وتجديد الامبراطورية الاقتصادية ،مرجع سابق الذكر .
٣١- مانس هانسن ، تقرير حول حكم القطاع الأمني في مصر : العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر، مرجع سابق الذكر، صص ١٢-١٣ .
٣٢- نور الدين حفيظي ، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديموقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن ، مرجع سابق الذكر ، ص ص ١٠٨-١٠٩ .
٣٣- أثر تزايد الدور التنموي للجيش على الاستقرار السياسي في مصر ، نقلا عن:
تم تصفح الموقع يوم ٢٠١٩/٠٢/٢٧ .https://elbadil-pss.org/2017/01/11/1548